السراج[1]، والزجاجي[2]. كما نجد المتأخرين قد استعملوا هذا المصطلح مع المصطلح البصري ومنهم الزمخشري[3] وابن يعيش[4].

ولا بد من الإشارة إلى أن الكوفيين يعدون المكني والمضمر أمراً واحداً وليس من خلاف بينهما، في حين أن البصريين فرقوا بينهما، وعندهم أن كل مضمر مكنيّ، وليس كل مكنيّ مضمراً[5].

ومن الكناية لدى الكوفيين ما يدعونه «عماداً» ويقابله عند البصريين ضمير «الفصل»[6].

ويختلف البصريون عن الكوفيين في هذا المصطلح وقيمته اللغوية ذلك أن البصريين لا يرون أن لضمير الفصل محلاً من الإعراب، في حين يرى الكوفيون ذلك، وهو التوكيد، على خلاف بين الكسائي والفراء فيما إذا كان «العماد» توكيداً لما قبله، أو لما بعده[7].

وكأن الرؤية إلى المصطلح غير واضحة، ويدل على هذا أنك تجد الفراء وثعلباً يستعملان مصطلحاً آخر يعني ما يعنيه «العماد» وهو «المجهول» فقد جاء من ذلك قول الفراء:

«وإذا أخليتَ «كان» باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له «الفعل». وإن شئت أضمرت فيه «مجهولاً» ونصبت ما بعده فقلت: إذا كان غداً فأتِنا. وتقول: اذهب فليس إلاَّ أباك، وأبوك، فمن رفع أضمر أحداً، كأنه قال:

---

(١) الأصول ١/٧٩، ١٠١ و٢/١٢، ٣٦٤، ٦٣٠.
(٢) الجمل ٧، ١٣، ٧٦، ١٨٥، ٢١٠.
(٣) شرح المفصل ٣/١١٨.
(٤) المصدر السابق ٣/١٠٣، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢.
(٥) المصدر السابق ٣/٨٣.
(٦) الأصول ٢/٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣، ١٣٩، ١٦٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٣١٤ وأمالي ابن الشجري ١/١٠٧، ١٠٨ و٢/٢٠٩.
(٧) الإنصاف المسألة (١٠٠).